خلّف أضرارا مادية جسيمة

11 قتيلا ومئات الجرحى وفوضى بمطار أوساكا في أقوى إعصار يضرب اليابان منذ ربع قرن

متضررون من الإعصار ينتظرون إجلاؤهم إلى أماكن أخرى آمنة

قضى 11 شخصا وأصيب أكثر من 600 آخرين بجروح من جرّاء الإعصار «جيبي» الذي اجتاح قسما كبيرا من أرخبيل اليابان وخلّف أيضا أضرارا مادية جسيمة لا سيّما في مطار كانساي بمقاطعة أوساكا (غرب) حيث لا يزال آلاف المسافرين ينتظرون إجلاءهم الأربعاء.

واجتاح الإعصار جيبي الأرخبيل من جنوب غربه حتى شماله ترافقه رياح عاتية بلغت سرعتها القصوى 216 كيلومترا في الساعة وأمطار غزيرة. وتراجعت قوة الإعصار ليصبح حاليا عاصفة.

واقتلعت الزوابع القوية أسقف منازل وأشجارا وقلبت سيارات وشاحنات رأسا على عقب ودفعت سفينة شحن زنتها 2591 طنا كانت راسية في خليج أوساكا وجعلتها تصطدم بجسر بحري يؤدي إلى مطار كانساي الدولي المبني على جزيرة اصطناعية.

وأدى اصطدام السفينة بالجسر المؤدّي إلى المطار إلى تضرّر الجسر، كما أن المياه غمرت أقساما عديدة من المطار مما دفع السلطات إلى إغلاقه. وأمضى الركاب ليلتهم في المطار من دون تيار كهربائي ولا تهوئة بحسب ما روى شهود عيان لقناة «ان اتش كاي». وقال أحد الموظفين «بصراحة، أخاف على حياتي».

والأربعاء سيّرت السلطات عبّارات تولّت نقل المسافرين الذي احتجزوا في المطار وعددهم حوالى ثلاثة آلاف إلى مطار كوبي الواقع الى الغرب منه كي يتابعوا رحلاتهم من هناك.

وصرّح متحدث باسم المطار لوكالة فرانس برس «لن نعرف تحديدا الوقت اللازم الذي نحتاجه لإجلاء الجميع، لكن نفعل ما بوسعنا للانتهاء من ذلك اليوم».

ووعد رئيس الحكومة شينزو آبي بـ«بذل الجهود القصوى لمعالجة الوضع وإصلاح البنى التحتية».

وبعدما ألغيت حوالى 800 رحلة جوية الثلاثاء بسبب الإعصار، أعلنت شركات الطيران أنها ستلغي الأربعاء 160 رحلة أخرى، بحسب أرقام جمعتها قناة «ان اتش كاي».

أما سكك الحديد التي علّقت حركة قطاراتها الثلاثاء تحسّبا فعاودت عملها بصورة شبه اعتيادية الأربعاء.

وتشهد اليابان سنويا العديد من الأعاصير خلال فصل الصيف لكن «جيبي» تميّز عن تلك الأعاصير بقوته الشديدة التي لم يشهد الأرخبيل مثيلا لها منذ 25 عاما، على الرّغم من أن خسائره البشرية والمادية أتت أقل مما كان يخشى كثيرون.

وفي أكتوبر 2013، قضى 43 شخصا في الإعصار «ويفا». أما في سبتمبر 2011، فلقي 82 شخصا مصرعهم وفُقد 16 آخرين جراء الإعصار «تالاس».

ترامب يدير جلسة لمجلس الأمن حول إيران في أواخر سبتمبر

يدير الرئيس الاميركي دونالد ترامب في أواخر سبتمبر الجاري جلسة لمجلس الأمن الدولي حول إيران التي تتهمها واشنطن بزعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط.

ومن المقرر أن تعقد هذه الجلسة التي ستكون على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 26 سبتمبر خلال أسبوع الجمعية العامة السنوية الامم المتحدة، بحسب ما أوضحت سفيرة الولايات المتحدة لدى المنظمة الاممية نيكي هايلي الثلاثاء.

وتابعت هايلي في مؤتمر صحافي أن ترامب سيترأس أيضا قبلها بيومين اجتماعا آخر لمجلس الامن حول تهريب المخدرات في العالم.

وردا على سؤال عن مشاركة الرئيس الإيراني حسن روحاني في الاجتماع المقرر في 26 سبتمبر، أجابت هايلي إن ذلك سيكون «من حقه».

ومن المقرر أن يلقي روحاني كلمة أمام الجمعية العام في 25 سبتمبر بعد مداخلات لنظيريه الاميركي أو الفرنسي.

وقالت هايلي «من الصعب العثور على مكان (في العالم) حيث لا تخوض إيران نزاعاً. يجب على إيران أن تفهم أن العالم يراقب» أنشطتها «المزعزعة للاستقرار» في العالم.

ومنذ تولّي الرئيس ترامب منصبه مطلع عام 2017 باتت طهران العدوّ اللدود لواشنطن. فالولايات المتحدة تتهم إيران بالسعي الى حيازة السلاح النووي وتندد بتطويرها لقدراتها البالستية ونفوذها المتنامي في الشرق الاوسط خصوصا في سوريا واليمن والتي تعتبره سلبيا.

ومضت هايلي تقول «هناك قلق متزايد إزاء إيران»، مضيفة «اذا نظرتم الى الدعم المتزايد الذي تقدمه إيران للارهاب والتجارب البالستية التي تقوم بها ومبيعات الاسلحة الى الحوثيين في اليمن كلها انتهاكات لقرارات مجلس الامن الدولي».

وتابعت هايلي «كلّها تهديدات للمنطقة لا بد للاسرة الدولية أن تتباحث بشأنها».

وكانت روسيا احتجّت خلال اجتماع صباح الثلاثاء حول برنامج عمل الولايات المتحدة خلال شهر سبتمبر على عقد الاجتماع حول إيران.

وشددت موسكو على أن أي اجتماع في مجلس الامن الدولي حول إيران يجب أن يكون في إطار القرار الذي كرّس في العام 2015 الاتفاق الدولي الموقع مع طهران لضمان أن نشاطاتها النووية ستكون لغايات مدنية فقط.

وأكّد نائب السفير الروسي لدى الامم المتحدة ديمتري بوليانسكي أن أي اجتماع حول إيران يجب أن يشمل تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق الدولي. وكان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق بقرار من ترامب أثار انقساما عميقا بين واشنطن وحلفائها الاوروبيين وسدد ضربة يمكن أن تكون قاضية الى الاتفاق مع طهران.

هناك مخاوف بأن تفضي الرئاسة الاميركية لمجلس الامن الدولي في سبتمبر الى إثارة الجدل حول مسائل عدة مع الشركاء ال14 لواشنطن في مجلس الامن.

علاوة على إيران فإن نقطة الخلاف الاولى تدور حول قرار أميركي بعقد جلسة الاربعاء حول أعمال العنف الدامية في نيكاراغوا. ونددت روسيا والصين وبوليفيا بالقرار إذ اعتبرت أن الوضع في نيكاراغوا لا يشكل تهديدا للامن الدولي.

ورفضت هذه الدول الانضمام الى الاجماع السائد عادة في مطلع الشهر من أجل الموافقة على جدول أعمال رئاسة مجلس الامن الدولي.

وحسمت هايلي المسألة قائلة إن الإجماع يندرج في إطار «الممارسة» وليس «إلزاميا»، مؤكدة انعقاد الاجتماع عند الساعة 14،00 ت غ.

كما دعت الرئاسة الاميركية لمجلس الامن الدولي الى جلسة الجمعة حول الوضع في محافظة إدلب السورية وسط مخاوف من هجوم على نطاق واسع لقوات النظام من أجل استعادة السيطرة عليها بدعم من روسيا العضو الدائم في مجلس الامن الدولي.

ومن المتوقع أن تعارض موسكو مجددا واشنطن وحلفائها الاوروبيين خلال الاجتماع.

كما أعلنت هايلي اجتماعا آخر في العاشر من سبتمبر حول «فنزويلا والفساد» والذي من المفترض أن يثير المعارضة نفسها كتلك حول نيكاراغوا.

غواتيمالا تمنع دخول رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى أراضيها

منعت غواتيمالا رئيس بعثة مكافحة الفساد التابعة للأمم المتحدة الكولومبي إيفان فيلاسكيز من دخول أراضيها الثلاثاء بعد أربعة أيام على قرار رئيس البلاد إنهاء ولاية هذه البعثة.

وقالت الحكومة الغواتيمالية في بيان إن «مجلس الأمن القومي أوصى رئيس غواتيمالا جيمي موراليس بمنع إيفان فيلاسكيز من دخول البلاد كونه شخصا يهدد النظام والامن العام» في البلاد.

فيلاسكيز موجود حاليا في الولايات المتحدة حيث توجه الاثنين لعقد اجتماعات في واشنطن ونيويورك بعد قرار الاسبوع الماضي.

وكان موراليس الذي تدور شبهات بتمويل غير شرعي لحملته الانتخابية، أعلن الجمعة إنه لن يجدد مهمة اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا متهما إياها بالتدخل في الشؤون الخارجية لبلاده.

وكان موراليس تعهد خلال الحملة الرئاسية في العام 2015 بتمديد العمل بمهمة اللجنة حتى العام 2021 وهو تفويض يجب تجديده كل عامين.

يأتي القرار بعد الطلب الذي تقدمت به هذه البعثة أمام البرلمان والنيابة العامة لرفع الحصانة عن رئيس الدولة على خلفية تمويل غير شرعي لحملته الرئاسية.

وكانت البعثة قدمت مؤخرا أدلة جديدة على أن حزب موراليس لم يعلن عن نحو مليون دولار من الاموال التي حصل عليها. من جهة أخرى، أعلنت الحكومة في البيان أن رئيس الدولة أبلغ الامين العام للامم المتحدة أنطونيو غوتيريش بقراره وطلب منه تعيين رئيس جديد للجنة لإتمام التفويض الحالي الذي تنتهي مهلته في سبتمبر 2019.

وفد كوري جنوبي يبدأ محادثات في كوريا الشمالية

بدأ وفد كوري جنوبي رفيع الأربعاء إجراء محادثات مع مسؤولين كوريين شماليين تتعلق بعقد قمة جديدة بين البلدين تهدف إلى إحراز تقدم في ملف نزع السلاح النووي.

ويقود الوفد المؤلف من خمسة أشخاص مستشار الأمن القومي للرئيس شونغ ايوي يونغ الذي قال إنه يعتزم التباحث في سبل «تنفيذ نزع الأسلحة النووية» من شبه الجزيرة الكورية وإقامة «سلام دائم».

وفي سيول، أكد متحدث باسم الرئاسة بدء المحادثات في الشطر الشمالي دون إعطاء تفاصيل.

وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب توصل خلال قمة تاريخية في سنغافورة في 12 يونيو مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ اون إلى تسوية مبهمة حول «نزع تام للسلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية» تم إرجاء شروطه وجدوله الزمني إلى محادثات تالية.

وهذا التعهد بعيد عن الهدف الأساسي للولايات المتحدة وهو «نزع تام للاسلحة النووية بشكل يمكن التحقق منه ولا عودة فيه».

إلا أن هذه العملية تبدو عالقة في الوقت الحالي وهو ما يدل عليه إلغاء ترامب زيارة في اللحظة الأخيرة الشهر الماضي لوزير خارجيته مايك بومبيو إلى كوريا الشمالية.

ووتهدف زيارة الوفد الكوري الجنوبي إلى الشطر الشمالي بشكل رئيسي إلى تحديد تفاصيل قمة جديدة بين كيم والرئيس الكوري الجنوبي مون جاي–ان من المفترض أن تتم خلال سبتمبر الحالي وستكون الثالثة منذ نهاية ابريل الماضي.

لكن خبراء في الملف الكوري يعتبرون أن شونغ الذي قال إنه سيسلم كيم رسالة شخصية من مون سيحمل على الارجح اقتراحا للخروج من الطريق المسدود حول مسألة نزع الاسلحة النووية.

وانتهت الحرب الكورية في العام 1953 بهدنة دون توقيع اتفاق سلام.

ورغم عدم التقدم في المفاوضات مع الشمال، أعرب ترامب عن الامل في أن تكلل القمة الكورية المقبلة بالنجاح وذلك خلال اتصال هاتفي مساء الثلاثاء مع مون.

وتدعو واشنطن الأسرة الدولية الى مواصلة ضغوطها والعقوبات طالما لم تتخل بيونغ يانغ عن أسلحتها النووية.

وأشارت تقارير عدة للأمم المتحدة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن النظام الكوري الشمالي يواصل نشاطات نووية.

بومبيو في باكستان لطي صفحة الخلاف

وصل وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو إلى إسلام أباد الأربعاء للقاء رئيس الوزراء الجديد عمران خان وحيث أعرب عن أمله بـ«طي صفحة» الخلاف مع باكستان.

وتأتي تصريحات بومبيو التصالحية تجاه إسلام أباد بعد أيام من تأكيد واشنطن أنها تنوي إلغاء مساعدات عسكرية لباكستان بقيمة 300 مليون دولار.

وتعد الزيارة هي الأولى لمدير وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه) السابق منذ توليه منصب وزير الخارجية إلى الدولة التي يحمل دعمها أهمية في ملف النزاع في أفغانستان.

وقال بومبيو «المحطة الأولى –– باكستان. هناك قائد جديد فيها فأردت الذهاب إليها في بداية فترة توليه في محاولة لإعادة ضبط العلاقة بين البلدين».

وأضاف بومبيو الذي يرافقه رئيس أركان الجيوش الأميركية جو دانفورد «هناك الكثير من التحديات بين بلدينا بكل تأكيد لكننا نأمل بأن نجد أرضية مشتركة مع القيادة الجديدة والبدء بالعمل على حل بعض مشكلاتنا معا».

ويتهم المسؤولون الأميركيون إسلام أباد بتجاهل أو حتى التعاون مع مجموعات على غرار حركة طالبان الأفغانية وشبكة حقاني اللتان تشنان هجمات في أفغانستان من ملاذات آمنة على الحدود بين البلدين.

ويشتبه البيت الأبيض بأن وكالة الاستخبارات الباكستانية وغيرها من الهيئات العسكرية في باكستان لطالما ساهمت في تمويل وتسليح طالبان لأسباب عقائدية ولمواجهة النفوذ الهندي في أفغانستان.

ويعتقد كذلك أن شن باكستان حملة أمنية ضد الحركة المتطرفة سيكون له دور محوري في تقرير نتيجة الحرب المشتعلة منذ سنوات في أفغانستان.

ويأمل بومبيو الذي وصل قبيل الساعة 13،00 (08،00 ت غ) بأن يؤدي انتخاب خان، الذي تعهد بالسعي إلى علاقات أفضل مع الولايات المتحدة، الى قلب المعادلة.

وقال «أنظروا، أعتقد أن هناك حكومة جديدة هذه المرة (...) وآمل أن نتمكن من طي صفحة الماضي وتحقيق تقدم. هناك توقعات حقيقية».

مقتل وإصابة 19 من بينهم قادة في طالبان

أفغانستان: نزوح أكثر من 200 ألف شخص منذ بداية العام

نازحون أفغان في إحدى المتنزهات في تركيا

أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أن أكثر من 200 ألف شخص اضطروا للنزوح عن مناطقهم في أفغانستان منذ بداية العام، بسبب الصراع.

ووفق تقرير نُشر في ساعة متأخرة من الليلة قبل الماضية، فإن 206.615 آلاف أفغاني نزحوا عن ديارهم بين 1 يناير، و2 سبتمبر، بارتفاع بما لا يقل عن 44 ألف قبل أكثر من شهر.

وتضمنت البيانات، أكثر من 30 ألف شخص نزحوا بصورة مؤقتة، خلال القتال بمدينة غازني في منتصف أغسطس الماضي.

وتسبب الصراع في نزوح أكثر من 445 ألف شخص في البلاد في 2017.

وتخوض قوات الأمن الأفغانية، معارك في أنحاء البلاد ضد مسلحي طالبان، إضافة إلى مسلحي داعش في شرق البلاد.

من جهة أخرى، قتل وأصيب 19 شخصا على الأقل، من بينهم قادة محليون في حركة طالبان وأفراد أمن، في اشتباكات بإقليم باغلان، شمال أفغانستان، طبق ما ذكرت وكالة «خاما برس» الأفغانية للأنباء أمس الأربعاء.

وقال فيلق شاهين 209، التابع للجيش الافغاني، في الشمال، في بيان إن 6 مسلحين على الاقل قتلوا، في الاشتباكات مع قوات الأمن، بقرية لاكان.

وأضاف البيان أن «الاشتباكات اندلعت، وسط استمرار العمليات العسكرية».

وتابع فيلق شاهين 209 «قائدا محليا بحركة طالبان، يدعى قاري جاويد، من بين هؤلاء القتلى».

وأضاف فيلق شاهين أن «11 مسلحا على الأقل من طالبان، أصيبوا أيضا، في الاشتباكات، إلى جانب اثنين من أفراد الأمن، تردد أن صحتهما مستقرة».

ولم تعلق الجماعات المتشددة المسلحة المناهضة للحكومة، ومن بينها طالبان على التقرير حتى الآن.